النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية في العراق
1987-2007

د.حسين جعاز ناصر

جامعة الكوفة-كلية التربية للبنات

المقدمة:

إن العلاقة بين النمو السكاني وتأثيراتها في التنمية هي علاقة متبادلة ذات اتجاهين. وإذا كان النمو السكاني تفسره متغيرات الخصوبة والوفيات والهجرة، فهذه المتغيرات ذاتها تفسرها عملية التنمية، ولكن يمكن النظر الى السكان كمستهلك من جانب وكمنتج من جانب آخر، وزيادتهم تعني زيادة الافواه التي تطلب الطعام من جهة وزيادة الايدي القادرة على العمل من جهة أخرى .وعلى الرغم من اهتمام المنظمات الدولية المتخصصة وكثيراً من دول العالم يمثل هذه الدراسات، إلا أن البحث العلمي في هذا المجال على مستوى القطر خاصة والوطن العربي بشكل عام يعد محدداً للغاية. وبهدف تفادي التكرار في نقص الجوانب ، فأن هذا البحث يسعى الى تحديد طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الحضرية في العراق ومدى اختلاف هذه العلاقة عما توصلت اليه دراسات اخرى في العراق او في الدول العربية، وحيث أن النمو السكاني وتأثيراته لا تظهر الا على المنظور البعيد، فإن الدراسة ستتولى تحديد مدى تأثير النمو السكاني لسكان العراق على التنمية وستحاول الدراسة الإجابة على السؤال الذي يتمثل في:-

هل سيكون النمو السكاني لسكان العراق عائقاً أم ميسراً لمسيرة التنمية على المدى الطويل. وتتمثل منهجية البحث بما يتعلق بالعلاقة بين النمو السكاني والتنمية باعتماد المعلومات والبيانات المتوافرة عن السكان والتنمية في العراق للمدة 1987- 2007 وسيحاول البحث من خلال تحليل البيانات المتاحة عن النمو السكاني والتنمية ومن خلال الفرضيات الاتية:

1- اختلاف معدلات النمو السكاني للقطر من مدة لأخرى. ومن الصعب إخضاع آثارها على التنمية الحضرية لاختلاف معدلاتها .
2- كفاءة استغلال العنصر البشري وأثره في تحديد مستويات التنمية.
3- إصلاح الخلل في الهياكل الاقتصادية وأساليب استغلال الموارد التي تحدد نوعية تأثير النمو السكاني على مستويات التنمية وقد اقتصرت الدراسة التي نحن بصددها على تناول النمو السكاني في العراق والعلاقة بين تزايد السكان ومستويات التحضر فضلا عن تناول التحضر والعناصر المسببة له ومستقبل النمو السكاني وعلاقته بمستويات التنمية.

المبحث الأول: النمو السكاني في العراق

بغض النظر عن طبيعة البيانات الديموغرافية في العراق من حيث قصورها وعدم دقتها أحياناً فأن كافة المؤشرات تشير الى استمرار نمو السكان بمعدلات مرتفعة و بمستوى يقرب من الثبات [1]. وتبعاً لسنوات التعداد التي جرت في العراق من 1987- 1997 التي يوضحها الجدول رقم (1) فأن عدد السكان في تزايد مستمر من 16.335.199 نسمة عام 1987 الى 22.046.244 نسمة عام 1997 والى 29.682.081 نسمة عام 2007 وبمعدلات نمو مرتفعة بلغت 3.0 سنوياً خلال المدة 1987- 1997 وهذا الارتفاع ناجم عن ارتفاع مؤشرات الخصوبة البالغة 146.3 عام 1997 [2].

جدول رقم (1) معدلات النمو السكاني في العراق بحسب النوع للمدة 1987- 2007

سنة التعداد	عدد السكان الكلي	معدل النمو السنوي %		
		ذكور	إناث	مجموع
1987	16.335.199	3.1	3.2	3.1
1997	22.046.244	2.7	3.4	3.0
2007	29.682.081	2.8	3.1	2.9

(1)[1] عباس فاضل السعدي، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق، مجلة كلية الآداب/ جامعة بغداد، العدد 52، 2001، ص150.

(2)[2] حسين جعاز ناصر، تحليل جغرافي لمستويات الخصوبة السكانية في محافظة النجف عام 1997، مجلة آداب البصرة العدد 48 ، 2007 ، ص 131 .

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد السكاني للإعلام 1987، 1997، جدول (24)، ص50، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات تقديرات السكان عام 2007.

أما المرحلة 1997- 2007 فقد أنخفض معدل النمو قليلاً قياساً بالمدة السابقة فبلغ 2.9% وهو يعكس تناقص السكان بسبب الوفيات أو الهجرة إلى الخارج خلال العدوان الثلاثيني وما رافقها من حصار اقتصادي.ويوضح الجدول رقم (1) أن معدل نمو السكان الذكور ينحدر بشكل واضح عامي 1997، 2007 وهذا الانخفاض يرجع إلى الهجرة الخارجية للذكور والحصار الاقتصادي والحرب الثلاثينية ساهمت جميعها في انخفاض معدل نموهم قياساً بمعدل نمو الإناث .في حين يتباين نمو السكان بحسب البيئة فإن معدلاتهم تشير الى ارتفاع مستوياتها في المناطق الحضرية الى 4.3% عام 1987 مقابل 1.9% لسكان الريف جدول رقم (2) وهذا يعكس الهجرة المستمرة من الريف الى الحضر وانخفض المعدل الى 3.7 مقابل انخفاض نظيره في المناطق الريفية الى 2.7% عام 1997 كما انخفض ايضاً خلال عام 2007 الى 3.2% للحضر مقابل 2.4% للريف وقد تؤشر ايضا حالة الهجرة المستمرة الى الحضر وعلاقة ذلك في التأثير على مستويات التنمية الحضرية بشكل خاص ، والآثار المترتبة على العلاقة بين النمو السكاني والتنمية قد تكون سلبية او ايجابية .

جدول رقم (2)معدلات نمو السكان في العراق بحسب البيئة للمدة 1987-2007

نسبة التعداد	العدد الكلي للسكان	عدد السكان بحسب البيئة		معدل النمو السنوي %	
		حضر	ريف	حضر	ريف
1987	16.335.199	11.468.969	4.866.230	4.3	1.9
1997	22.046.244	15.069.048	6.977.196	3.7	2.7
*2007	29.682.081	19.147.723	10.534.358	3.2	2.4

المصدر : حسب المعدلات اعتماداً على تعدادات السكان من 1987-1997

*** تقديرات السكان لعام 2007 .**

وفي العراق فأن النمو السكاني في الحضر يؤشر حالة الارتفاع وهذا يشكل بطبيعته عقبة أمام مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المشاكل الكثيرة التي ترافق ذلك ومن خلال شكل رقم (2) نلاحظ ايضا ارتفاع مؤشرات نمو السكان الحضر. وفي ليبيا ارتفع معدل نمو السكان الحضر الى 3.6% عام 1996 بسبب هجرة السكان من الريف الى المدن الليبية[3].

شكل رقم (1) **معدل النمو السنوي (%) في العراق بحسب البيئة للمدة 1987 – 2007**

[3](1) محمد علي مرزا ، النمو السكاني و تطور أحجام المراكز الحضرية في الجماهيرية الليبية 1954-1996 ، مجلة الآداب/الصادرة من كلية الآداب/ جامعة بغداد، العدد 55، 2004 ، ص 363.

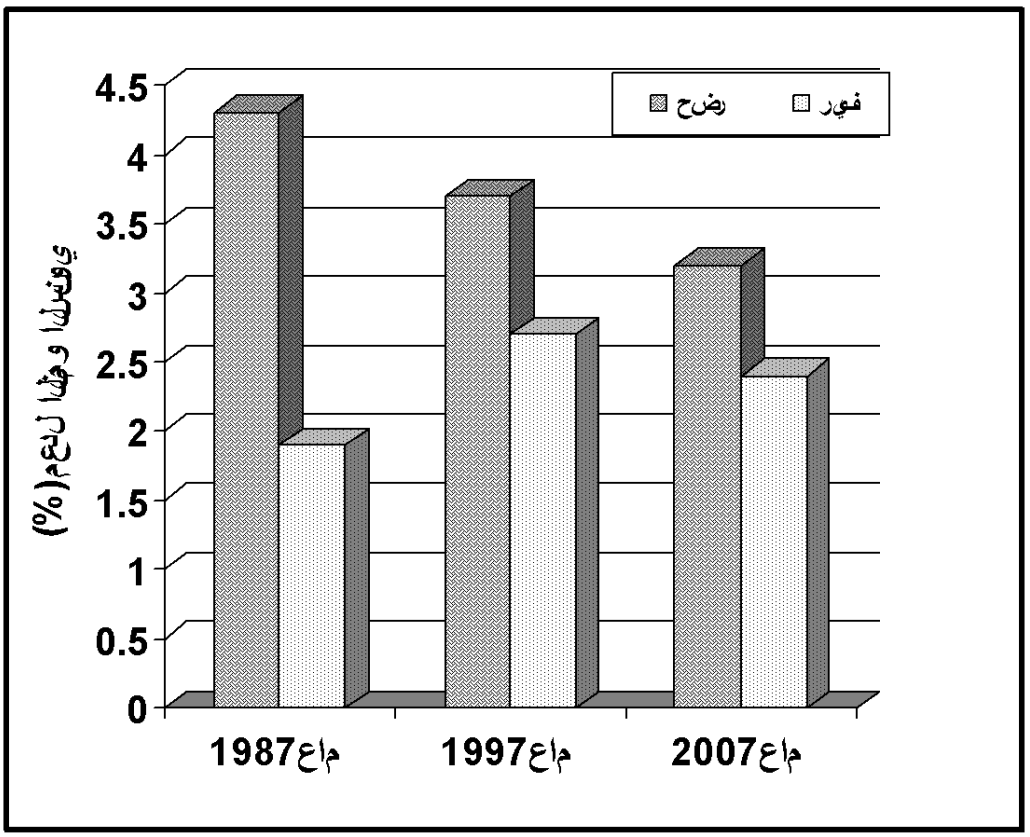

المصدر : جدول رقم (2).

المبحث الثاني: العلاقة بين تزايد السكان ومستويات التحضر في العراق للمدة 1987- 2007

يقصد بمستويات التحضر نسبة سكان المراكز الحضرية الى مجموع السكان، ولا شك أن العلاقة بين النمو السكاني من ناحية ونمو المراكز الحضرية من ناحية اخرى علاقة معقدة ومن خلال دراسات عديدة أوضحت تلك العلاقة تناولت ديناميكية النمو السكاني وديناميكية التحضر والعوامل المؤثرة بها. وللاستدلال على ديناميكية العلاقة بين السكان والتنمية على مستوى الأقاليم والمدن ومدى تعقد هذه العلاقة فقد أشار (وإزارد W. lsard) [4] أنه مع ولادة كل طفل في مدينة تزداد حاجة تلك المدينة الى خدمات العاملين في القطاع الصحي، ومع هجرة عامل واسرته من مدينة الى أخرى فكلا المدينتين تتأثران بذلك. فيزداد حجم الإنفاق في مدينة الوصول بفعل هذا العامل واسرته ويزداد معه إنفاق المدينة على الخدمات المطلوبة .ويوضح الجدول رقم (3) معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية في القطر ومنه يتضح تزايد عدد السكان الحضر من عام 1987 البالغ 11.468.969 نسمة ووصل عددهم الى 15.069.048 نسمة عام 1997 حتى وصل الى 19.147.723 نسمة عام 2007 وهذا التزايد الملحوظ له الاثر الواضح في مختلف خصائص التنمية البشرية الاقتصادية منها على سبيل المثال القوى العاملة. وتوفير المؤسسات التعليمية المختلفة لكوادرها المختلفة والصحية المختلفة ويتطلب ذلك مواكبة التطور في عدد السكان لتحقيق نوع من الكفاءة بين عدد السكان ومستويات التنمية التي تلبي حاجة تلك الاعداد. إذ بلغ عدد المحافظات التي تجاوز عدد سكانها المليون/ نسمة عام 2007 نحو 12 محافظة من أصل 18 محافظة أي أن نسبة المحافظات المليونية بلغت نحو 66.6% ملحق رقم (1) وخريطة رقم (1). كما أوضح استخدام التصنيف المرتبي للمدن فقد اتضح أن محافظات نينوى والبصرة ارتفع عدد سكانها عن المليون . إذ بلغ نحو(2,811 ,091 ، مليون نسمة)(1,912,533) على التوالي في حين انفردت محافظة بغداد بحجمها السكاني الذي تجاوز السبعة ملايين نسمة (ملحق رقم(1))أو ما يطلق اسم Metropolis وهذا بدوره سيزيد في مشاكل التنمية والتحضر الخدمات المختلفة

خريطة رقم (1)خريطة التوزيع النسبي لسكان المحافظات المليونية في العراق عام 2007

[4](1) صالح علي الهذلول، النمو السكاني بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 109، 2003، ص51.

المصدر: ملحق رقم (1).

جدول رقم (3) معدلات نمو السكان الحضر في العراق للمدة 1987- 2007

السنوات	العدد الكلي للسكان	عدد السكان الحضر	%	معدل النمو
1987	16.335.199	11.468.969	70.2	4.3
1997	22.046.244	15.069.048	68.3	3.7
2007	29.682.081	19.147.723	64.5	3.2

المصدر: حسب المعدلات اعتمادا على تعدادات السكان 1987-1997 وتوقعات السكان عام 2007 .

ومن جهة أخرى يُلاحظ تباين نسبة السكان الحضر للمدة المدروسة من 70.2% عام 1987 الى 64.5% عام 2007 ومعها ايضاً تباين معدلات لنمو السكان الحضر إذ انخفضت الى 3.2 بالألف عام 2007 وهذا دليل على تأثر ذلك المعدل بمتغيرات اقتصادية واجتماعية ساهمت في تباين تلك المعدلات. ومن خلال تناول الأسباب الرئيسة المسببة للتحضر يُمكن التعرف على واقع النمو السكاني وأثره في خصائص التنمية .

المبحث الثالث: العناصر المسببة للتحضر:

مما لا شك فيه أن التزايد المستمر في نسبة سكان المناطق الحضرية الى جملة السكان يستمد مصادره في أربع عناصر:

1- النمو السكاني.
2- الهجرة الداخلية- الخارجية.
3- ضم القرى الى المدن.
4- القرارات الإدارية والتي بواسطتها تصنف التجمعات السكانية الريفية بأنها حضرية.

تختلف أهمية كل من العناصر الأربعة مع اختلاف مراحل التحضر فعندما تكون مستويات التحضر منخفضة نسبياً خاصة عندما يكون الفرق ضئيل بين معدلات الخصوبة لسكان الريف مقارنة بالمناطق الحضرية يكون عامل الهجرة أحد أسباب اختلاف معدلات النمو فقد بلغ معدل الخصوبة في الحضر 29.4 في الألف عام 1997 مقابل 33.6 في الألف لنفس العام وهذا بالحقيقة ناجم عن ظروف الحصار الاقتصادي التي مر بها

القطر مما ساهم في زيادة حجم الهجرة الخارجية فقد قدر عدد المهاجرين خارج العراق نحو 4.650 مليون نسمة [5] عام 2005 الأوضاع التي يعيشها القطر. وقد انخفضت معدلات الخصوبة في العراق في أواخر القرن العشرين و أوائل القرن الحادي والعشرين.

وانعكست آثار هذه الانخفاض على معدل نمو السكان الحضر البالغ 3.2 في الألف عام 2007 (جدول رقم3) .

2- **الهجرة الداخلية والدولية:** يعد تغير حجم السكان ونموهم من بين أبرز النتائج الديموغرافية للهجرة [6] لكون المجتمع السكاني يتصف بطبيعة ديناميكية بسبب التزايد أو النقص العددي للسكان.

وقد أشارت دراسات عديدة إلى هذه الآثار، منها دراسة عن أحدى محافظات القطر، أذ أظهرت دور الهجرة من الريف الى المراكز الحضرية التابعة لمحافظة السليمانية في ارتفاع معدلات النمو السكاني للمراكز الحضرية، ففي مدينة السليمانية بلغ معدل النمو 7% في حين يقل عن 4% لسكان الريف عام 1987 مما أدى الى انخفاض حجوم القرى في العديد من نواحي واقضيه المحافظة ولاسيما نواحي خورمال وسيول وقلعة دزه وقضاء جمجمال [7]. اذ ساعدت سهولة المواصلات وخدمات النقل الحديثة على زيادة الاتصال بين المناطق وخاصة بين الريف ومراكز المدن وقد شجع ذلك الكثير للانتقال والعمل في هذه المراكز (الحضرية) وخاصة المدن المقدسة مثل النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء [8] في حين تركت الهجرة الدولية اثاراً قليلة ومحدودة على الوضع الديموغرافي في العراق، ومع ذلك فأن نسبة المهاجرين الى الخارج قد ازدادت في فترتي الستينات والتسعينات بشكل مفاجئ ففي عام 1965 مثلاً بلغت نسبة العراقيين المقيمين في الخارج 0.6% في حين زادت هذه النسبة إلى 1.2% عام 1977 [9] فضلاً عن آثار الحرب العراقية الإيرانية على معدلات النمو وبعد العدوان الثلاثي تغيرت الظروف وفرض الحصار الاقتصادي على العراق ومحدودية فرص العمل مما أضطر الى مغادرة أعداد كبيرة من العراقيين ولاسيما أصحاب الشهادات العليا، إذ أشارت بيانات منظمة (الاسكو) الى ان الهجرة الصافية السنوية خلال المدة 1987- 1997، حسب فئات العمر والجنس كانت سالبة لجميع الفئات العمرية، أي أن عدد المغادرين كان أكثر من الداخلين ومعدلاتها كانت عند الذكور أعلى مما هي عليه عند الإناث وبلغ عدد طالبي اللجوء من العراقيين في أوربا 1.91040 نسمة للمدة 1990- 1999 [10] وقد أفرزت هذه الهجرة نتائج عدة منها استنزاف الفئات العمرية الشابة بين (15-44) نسمة مقابل انخفاض نسبة النوع إلى 100 عام 1997 في مدينة بغداد على سبيل المثال وهذا الاختلال ناتج الحروب التي حصدت أرواح الألوف من الشباب فضلا عن الهجرة الخارجية المستمرة فضلاً عن تباين معدلات الخصوبة للمرأة العراقية في الخارج وأثاره على النمو السكاني للقطر وكما ساهمت تلك الهجرة في التأثير على النسيج الاجتماعي من خلال تمزيق وحدة العائلة العراقية اذ لا تستطيع العائلات الكبيرة من الهجرة أو اللجوء بكاملها [11].

3- القرارات الإدارية التي تصنف التجمعات السكانية الريفية بأنها حضرية: هنالك العديد من القرارات الإدارية التي تنص على فك ارتباط بعض الوحدات الإدارية وإلحاقها بوحدات إدارية أخرى.وللتعرف على حجم سكان الريف العراقي ونسبته من مجموع السكان يوضح الجدول رقم (4) الآتي تلك الخصائص .

من الجدول رقم (4) نلاحظ تباين نسبة سكان الريف وهذا دليل واضح على ضم أجزاء منه الى المدن إذ تراوحت النسبة بين (29.7- 36.2%) للسنوات 1987، 1997، 2007، 1977. وقد صدرت قرارات عدة في عهد النظام السابق صنفت بعض مناطق الأرياف كمراكز حضرية منها إلغاء بعض النواحي وإلحاق

---

[5](1) هاشم نعمة، هل من سياسة سكانية في العراق، شبكة الانترنيت، 2006.

[6](2) حسين جعاز ناصر، التحليل المكاني لحركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها في محافظات الفرات الأوسط، أطروحة دكتوراه (غ.م) مقدمة الى كلية الآداب/ جامعة بغداد، 2003، ص168.

[7](3) خليل اسماعيل محمد، الخصائص الديموغرافية لمدينة السليمانية، مجلة أبحاث صلاح الدين للعلوم الانسانية جامعة صلاح الدين مطبعة التعليم العالي، اربيل، العدد الأول، 1989، ص195.

[8](4) رياض ابراهيم السعدي، الهجرة الداخلية للسكان في العراق 1947 – 1965، ساعدت جامعة بغداد على نشره، الطبعة الأولى ، مطبعة دار السلام ، بغداد، 1976، ص 78

[9](5) عباس فاضل السعدي، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق، مصدر سابق، ص163.

[10](1) هاشم نعمة الموسوي، هجرة العراقيين وتأثيراتها على البيئة السكانية، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد 307، 308، ص134، امستردام 2002.

[11](2) المصدر نفسه، ص136 .

مقاطعاتها إلى مراكز أقضية كما في محافظة صلاح الدين على سبيل المثال [12]. فضلاً عن إضافة نواحي الطارمية والتاجي إلى بغداد بعد اقتطاعها من محافظة نينوى [13] بالإضافة الى فك ارتباط ناحية التاجي بكافة حدودها الإدارية من قضاء الدجيل وإلحاقها بقضاء الكاظمية بمحافظة بغداد [14]. وهناك عدد آخر من القرارات التي صدرت سابقاً والتي ساهمت في زيادة حجم المراكز الحضرية المضاف اليها تلك المقتطعات والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها على سبيل الاختصار والتوضيح فضلا عما سبق كما في الغاء ناحية الحيرة التابعة الى قضاء المناذرة وإلحاقها بقضاء المناذرة التابع الى محافظة النجف [15] .

جدول رقم (4)نسبة السكان الريف من اجمالي سكان محافظات القطر للمدة 1977- 2007

السنة	مجموع سكان المحافظات	سكان الريف	نسبة سكان الريف من مجموع سكان المحافظات%
1977	12000497	4.354.443	36.2
1987	16335199	4.866.230	29.7
1997	220.462.44	6.977.196	31.6
2007	29.682.081	10.534.358	35.5

المصدر: 1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية لمحافظات القطر لعام 1977، جدول 22، ص75.

2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية لعام 1987 .

3- هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية لمحافظات القطر عام 1997، جدول 22، ص76.

4- وزارة التخطيط والتعاون الاتحادي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء السكاني، تقديرات السكان عام 2005- 2012

المبحث الرابع :مستقبل النمو السكاني وعلاقته بمستويات التنمية

إن السؤال الذي يطرح نفسه ويتطلب الإجابة عليه هو الى أي مدى ستمثل الزيادة السكانية مستقبلاً في العراق وآثاره على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وسيقتصر تحليلنا في هذا الجزء على الخدمات الصحية والتعلمية كمتغيرات اجتماعية لان تناولها جميعاً يتطلب سعة في البحث والوقت والذي لا يمكن فعله ومن خلال الجدول رقم (5) الذي يوضح توزيع المؤسسات الصحية (المستشفيات) إذ يلاحظ تباين توزيعها اذ تمثل محافظة بغداد المرتبة الاولى في عدد المستشفيات البالغ 78 مستشفى عام 2003 بنسبة 35,9% تأتي بعدها محافظة نينوى بعدد 18 مستشفى وبنسبة 8,2% ثم محافظة البصرة وبنسبة 6,9% وفي الجدول رقم (5) يتضح باقي المحافظات ويوضح الجدول ايضاً يتباين توزيع المدارس الثانوية اذ تمثل محافظة بغداد المرتبة الاولى في عدد المدارس الثانوية البالغة 799 مدرسة ثانوية بنسبة 18,7% تأتي بعدها محافظة دهوك بنسبة 7,6% مدرسة ثم محافظة البصرة وبنسبة 6,7% من مجموعها في القطر .

جدول رقم(5) التوزيع الجغرافي للمستشفيات والمدارس الثانوية وعدد السكان ومعدل النمو لعام 2007(*)

المحافظة	عدد المستشفيات	%	عدد المدارس الثانوية	%	عدد السكان	معدل النمو السكاني 2007-1997
نينوى	18	8,2	297	6,9	2,811,091	3,1
التأميم	8	3,6	186	4,3	902,019	1,7
ديالى	12	5,5	287	6,7	1,560,621	3,1
الانبار	13	5,9	274	6,4	1,431,621	3,4
بغداد	78	35,9	799	18,7	7,083,322	1,3

12

(1) المرسوم الجمهوري المرقم 321 في 11/6/ 1987 والمرسوم الجمهوري المرقم 911.

[13](2) المرسوم الجمهوري المرقم 463 في 27/ 7/1987.

[14](3) وزارة الداخلية، مديرية محافظة صلاح الدين، قسم التخطيط والمتابعة، قرار رقم (173) في 9/ 6/ 1991، بغداد، 1997.

[15](4) المرسوم الجمهوري المرقم 312 في 29/ 6/ 1989.

3,8	1,651,565	4,4	191	4,6	10	بابل
3,5	887,858	2,5	110	2,7	6	كربلاء
3,0	1,064,950	3,02	129	5,06	11	واسط
3,7	1,253,522	6,3	269	4,1	9	صلاح الدين
3,2	1,081,203	3,1	135	3,2	7	النجف
2,7	990,483	2,5	110	4,1	9	القادسية
2,8	614,997	1,4	61	2,7	6	المثنى
3,0	1,616,226	6,1	264	3,6	8	ذي قار
2,5	824,147	1,9	82	3,2	7	ميسان
2,05	1,912,533	7,5	320	6,9	15	البصرة
3,2	1,893,533	3,9	170	-	-	(**)السليمانية
3,2	1,542,421	6,04	258	-	-	اربيل
2,2	505,491	7,6	327	-	-	دهوك
2,9	29,682,081	100	4269	100	217	المجموع

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية السنوية 204 ، جدول10/ 3ص203، جدول 11/9ص225

(*) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقديرات سكان العراق عام 2005

(**) لا تتوفر بيانات عن المحافظات الثلاث (المستشفيات)

خريطة رقم(2) التوزيع النسبي للمستشفيات والمدارس الثانوية في العراق لعام 2007

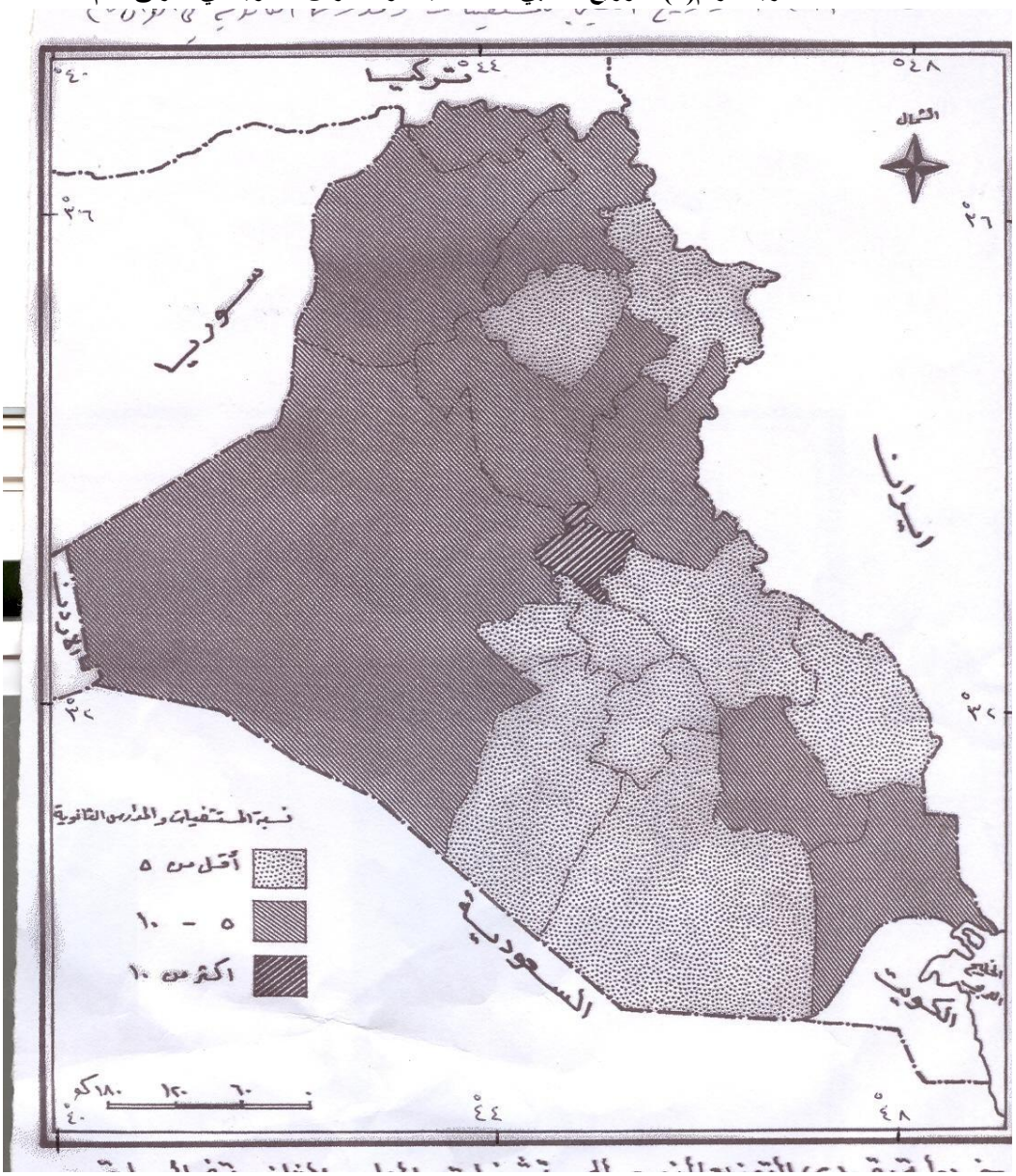

المصدر : جدول رقم (5)

كما تتباين توزيع السكان أيضا تمثل بغداد كذلك المركز الأول في عدد السكان البالغ (7,083,322) نسمة عام 2007 تأتي بعدها محافظة نينوى بعدد (2,811,091) نسمة .ومن الجدول السابق تتضح معدلات النمو السكاني إذ يرتفع في محافظة بابل الى مستوى 3,8% وتنخفض إلى 1,7% في محافظة التأميم وفي الجدول رقم (5) تتضح معدلات النمو السكاني للمدة 1997- 2007 .ومن خلال الخريطة رقم (2) نستطيع إيضاح آثار النمو السكاني في مستويات التنمية الاجتماعية المتمثلة بالمدارس الثانوية والمستشفيات التي لا يتناسب توزيعها مع أعداد السكان في كل محافظة وهذا يتطلب إعادة توزيعها بشكل يتناسب وأعداد السكان في المحافظات لتحقيق نوع من التوازن بين معدلات النمو السكاني ومستويات التنمية المختلفة .

الخلاصة :: وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1-الانخفاض التدريجي لمعدلات النمو السكاني في القطر خلال المدة 1987-2007 اذ يتراوح بين (3.1- 2.9%) خلال المدة المشار إليها على التوالي.

2-تباين معدل النمو السكاني على المستوى البيئي اذ شهد ارتفاعاً ملحوظاً لمعدل نمو السكان الحضر الى 4.30% عام 1987 والى 3.7% عام 1997 والى 3.2% عام 2007.وانخفاضه في الريف للمدة المشار إليها من 1.9 عام 1987 والى 2.4 عام 2007 وهذا يعكس الهجرة المستمرة في الريف الى الحضر وعلاقة ذلك بالتأثير على مستويات التنمية.

3-اتضح من خلال خطوات البحث أن عدد المحافظات التي زاد عدد سكانها عن مليون / نسمة بلغت 12 محافظة من أصل 18 محافظة وهذا ما يزيد من مشاكل التنمية الحضرية.

4- اختلاف توزيع المستشفيات والمدارس الثانوية بين محافظات القطر وعلاقة ذلك باختلاف توزيع معدلات النمو السكاني وأعداد السكان في كل محافظة فقد احتلت محافظة بغداد المرتبة الأولى في أعداد المستشفيات والمدارس الثانوية وعلاقة ذلك بتباين مستويات التنمية .

5-اختلاف تأثير العناصر المسببة للتحضر بين تأثير الهجرة الداخلية والدولية والقرارات الإدارية مما انعكس على مستويات التنمية الحضرية.

6-تباين نسبة سكان الريف للمدة 1977-2007 وأشارت إلى انخفاضها المستمر إذ بلغت 35.5% عام 2007 وهذا دليل على استمرار تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر وزيادة مشاكل التنمية الحضرية.

ولمعالجة ذلك ينبغي اتخاذ الخطوات الآتية:

1- زيادة وتأثر مستويات التنمية بشقيها الحضري والريفي لخلق حالة من الاستقرار السكاني والوظيفي المختلف.
2- توفير متطلبات المحافظات المليونية من سكن مناسب وتعليم متطور وخدمات نوعية لتحقيق حالة في التوازن بين القطاعات المختلفة .
3- تحقيق حالة التوازن بين معدلات النمو السكاني للحضر والريف لتخفيف تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر .
4- تحقيق تنمية شاملة للريف العراقي لخلق حالة من الاستقرار وعدم الانتقال .
5- دعم اللامركزية من خلال تقسيم المحافظات المليونية الى مناطق إدارية وإعطاء صلاحيات اتخاذ القرار إلى الجهات الإدارية المشرفة على تلك المناطق .
6- تحديد محاور التنمية في اتجاهات المدن الرئيسة وهذه المحاور عبارة عن مناطق حضرية على شكل محوري تتوسطها مراكز للأنشطة على امتداد الطرق الرئيسة القائمة .
7- القدرة على استيعاب أعداد السكان للمحافظات التي ستصل الى المليون / نسمة والمحافظات المليونية على حد سواء حسب التوقعات السكانية من مختلف المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

الهوامش

1- عباس فاضل السعدي ، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق ، مجلة كلية الآداب / جامعة بغداد ، العدد 52، 2001، ص150.
2- حسين جعاز ناصر، تحليل جغرافي لمستويات الخصوبة السكانية في محافظة النجف عام 1997، مجلة آداب البصرة العدد 48 ، 2007 ، ص 131 .
3- محمد علي مرزا ، النمو السكاني وتطور احجام المراكز الحضرية في الجماهرية الليبية 1954- 1996، مجلة الآداب / الصادرة من كلية الآداب / جامعة بغداد العدد 55، 2004، ص363.
4- صالح علي الهذلول ، النمو السكاني بدول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 109، 2003 ،ص51.
5- هاشم نعمة، هل من سياسة سكانية في العراق، شبكة الانترنيت، 2006.
6- حسين جعاز ناصر ، التحليل المكاني لحركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها في محافظات الفرات الأوسط، اطروحة دكتوراه (غ.م) مقدمة الى كلية الآداب/ جامعة بغداد، 2003، ص168.

7- خليل إسماعيل محمد، الخصائص الديموغرافية لمدينة السليمانية، مجلة أبحاث صلاح الدين للعلوم الانسانية جامعة صلاح الدين مطبعة التعليم العالي، اربيل، العدد الأول، 1989، ص195.
8-رياض ابراهيم السعدي، الهجرة الداخلية للسكان في العراق 1947 – 1965، ساعدت جامعة بغداد على نشره، الطبعة الأولى ، مطبعة دار السلام ، بغداد، 1976، ص 78
9-عباس فاضل السعدي، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق، مصدر سابق، ص163
8- المرسوم الجمهوري المرقم 312 في 29/ 6/ 1989.
9- المرسوم الجمهوري المرقم 321 في 11/6/ 1987 والمرسوم الجمهوري المرقم 911.
10- هاشم نعمة الموسوي، هجرة العراقيين وتأثيراتها على البيئة السكانية، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد 307، 202،308، ص134، أمستردام.
11- المصدر نفسه ، 136.
12- المرسوم الجمهوري المرقم 321 في 11/6/1987 ، والمرسوم الجمهوري المرقم 911

المصادر:

1- السعدي ، عباس فاضل ، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق ، مجلة كلية الآداب / جامعة بغداد ، العدد 52، 2001
2- محمد، خليل اسماعيل ، الخصائص الديموغرافية لمدينة السليمانية، مجلة ابحاث صلاح الدين للعلوم الانسانية ، جامعة صلاح الدين ، مطبعة التعليم العالي ، اربيل ، العدد الاول ، 1989.
3- الموسوي ، هاشم نعمة ، هجرة العراقيين وتأثيراتها على البيئة السكانية، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد 307، 308، أمستردام ، 2002.
4- الموسوي ، هاشم نعمة ، هل من سياسة سكانية في العراق، شبكة الانترنيت، 2006.
5-المرسوم الجمهوري المرقم 312 في 29/ 6/ 1989.
6-المرسوم الجمهوري المرقم 321 في 11/6/ 1987 والمرسوم الجمهوري المرقم 911.
7- المرسوم الجمهوري المرقم 463 في 27/ 7/1987
8- المرسوم الجمهوري المرقم 911
9- ناصر، حسين جعاز التحليل المكاني لحركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها في محافظات الفرات الأوسط، اطروحة دكتوراه (غ.م) مقدمة الى كلية الآداب/ جامعة بغداد، 2003، ص168
10- ناصر، حسين جعاز تحليل جغرافي لمستويات الخصوبة السكانية في محافظة النجف عام 1997، مجلة آداب البصرة العدد 48 ، 2007 ، ص 13 .
11- وزارة الداخلية، مديرية محافظة صلاح الدين، قسم التخطيط والمتابعة، قرار رقم (173) في 9/ 6/ 1991، بغداد، 1997.
12-الهذلول ، صالح علي ، النمو السكاني بدول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 109، 2003.

ملحق رقم (1) محافظات القطر التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليون/ نسمة عام 2007

المحافظة	عدد السكان	%
نينوى	2.811.091	9.4
السليمانية	1.893.617	6.3
اربيل	1.542.421	5.1
ديالى	1.560.621	5.2
الانبار	1.431.717	4.8
بغداد	7.083.322	23.2
بابل	1.651.565	5.5
واسط	1.064.950	3.5
صلاح الدين	1.253.552	4.1
النجف	**1.081.203**	**3.6**
ذي قار	**1.616.226**	**5.4**
البصرة	**1.912.533**	**6.4**
القطر	**29.682.081**	**100**

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء السكاني، تقديرات سكان العراق لعام 2005.